○ تخمّن الدراسة المبلغ اللازم للاستثمار، في المرحلة الاولى من تأسيس الدولة الفلسطينية، بزهاء ١٢ مليار دولار (على أساس اسعار ١٩٧٨)، موزّعة على النحو التالي: ثلاثة مليارات دولار تخصص للقطاعات الاقتصادية المختلفة؛ ومليار دولار لتحسين شروط العمل الراهنة؛ وخمسة مليارات دولار للتخطيط والصيانة؛ وثلاثة مليارات دولار لتطوير القاعدة الاقتصادية الوطنية (البنية التحتية).

○ وفي نظر الكاتب، انه على الدولة الفتية، في مطلق الاحوال، ان تتجه صوب اقامة مشاريع مشتركة مع اسرائيل، لأن ذلك سوف يكون مجزياً من الوجهة الاقتصادية، كي يتيح للاقتصاد الفلسطيني الفرصة لتقوية دعائمه، ويصبح اكثر قدرة على الاعتماد على نفسه.

وعلى الرغم من ان هذه الدراسة تمثل المحاولة الاولى من نوعها لطرح نموذج في اطار «المشاريع التكاملية»، فان مستوى المعالجة ظل، في بعض جوانبه، على مستوى عال من التجريد. وليس هناك شك في ان تلك سمة غالبة على كل بحث مدخلي من هذا النوع[١٧].

وضمن هذا الاطار، جاءت دراسة درابكن، في الكتاب ذاته، لتعضّد، بصورة غير مباشرة، عدداً من الاستنتاجات الهامّة، التي خرجت بها دراسة توما. واذا كان الاخير اعطى اهتماماً واضحاً للتوسع الزراعي، فان درابكن شدد على ان بنى التشغيل في الدولة الفلسطينية المزمع اقامتها، سوف تتطلب اعادة التنظيم مع زيادة مطردة في معدلات التشغيل في القطاع الصناعي والبناء، بينما تنخفض العمالة في القطاع الزراعي. ويطرح، في هذا السياق، سؤالاً ذا مغزى حول ما اذا كان من الواقعية بمكان ان يتحول مجتمع قائم على الزراعة التقليدية الى دولة صناعية ؟ ويجيب بأن الفلسطينيين قد اثبتوا، بسبب المهارات التي اكتسبوها في بعض البلدان العربية، وفي داخل اسرائيل، قدرتهم على منافسة العمال اليهود انفسهم. ولهذا يرى ان هناك املاً في ان ينهض الفلسطينيون بمتطلبات التنمية الصناعية، بسهولة أكبر مما حدث في الدول الاخرى.

ان ما يلفت نظرنا، على هذا الصعيد، هو ما اتسم به سيناريو درابكن، من النظرة الاحادية في توجهاته الاستراتيجية وأدواته؛ فنجد التصنيع؛ وبعبارة ادق نوعاً معيناً من التصنيع (التصنيع للتصدير، مثلاً)، يستخدم كوصفة صالحة لاستنبات اقتصاد الدولة الفلسطينية. ونرى، في المقابل، انه يستحيل اقتطاع بُعد واحد من التطور الاقتصادي، والاعتماد عليه في جرّ باقي الكيان المجتمعي في عملية الاستشراف، اعتماداً على مفهوم «التصنيع». فلا يمكن، بحال، اهمال الزراعة لحساب التصنيع؛ وفي التصنيع لا يمكن اعتماد سياسة واحدة؛ ولا يجب التركيز على التكنولوجيا الحديثة فقط، وهكذا.

### استراتيجية «التنمية المستقلة»

ان التصور الاستراتيجي المستقبلي لـ «التنمية المستقلة» تمّ التعبير عنه، بشكل بليغ، من قبل عدد من الاقتصاديين العرب (الفلسطينيين بخاصة). ونقطة البدء، في هذا التصور، هي ان اي استراتيجية للتنمية المستقلة المعقولة، لا بد لها من الانطلاق من الواقع، لا من الامثل، لأن الامثل الاستراتيجي ليس، بالضرورة، الامثل النظري، بل هو أمثل لتعظيم الفرص الواقعية.

ولعل الترجمة العملية لهذا التصور جسّدته دراسة نعيم خضر[١٨]. ويمكن التدليل على ذلك التصور، بوضوح، بالاستناد الى بعض الفقرات الجوهرية التي احتوتها الدراسة، والتي انطوت على تقدير أولي لحجم الاستثمارات اللازمة، في المرحلة الاولى، لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، منها: